



جامعة البليدة 2 لونيبي علي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص محاسبة وجباية

أعمال موجهة لمقياس حوكمة الشركات

إعداد وتقديم الفرقة البداغوجية للمقياس
ملخصات بحوث موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص محاسبة وجباية
مسؤول الفرقة البداغوجية: أ. بن بايرة ريمة
أساتذة الفرقة البداغوجية للأعمال الموجهة: رحالي محمد.

السنة الجامعية 2025/2024



لونيكي علي 2

جامعة البليدة

دليل المادة التعليمية

(SYLLABUS)

المادة التعليمية

حوكمة الشركات

1.الطلبة

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير	كلية
العلوم المالية والمحاسبة	قسم
السنة الأولى ماستر	مستوى
محاسبة وجباية معمقة	تخصص/ ميدان /شعبة
الأول	السداسي
2025/2024	السنة الجامعية

2.التعرف على المادة التعليمية

حوكمة الشركات	اسم المادة
منهجية	وحدة التعليم
05	عدد الأرصدة
حضوري	طبيعة التدريس
02	المعامل
2.25	الحجم الساعي الأسبوعي

3.محتوى المادة التعليمية

مقدمة في حوكمة الشركات:	المحور الأول
حوكمة الشركات الدولية:	المحور الثاني
دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات	المحور الثالث
التقارير المالية وحوكمة الشركات:	المحور الرابع
.التدقيق الخارجي والحوكمة:	المحور الخامس
التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات	المحور السادس
دور المساهمون المؤسسيون والمستثمرون النشطون في حوكمة الشركات:	المحور السابع
تصنيفات حوكمة الشركات (جيدة، سيئة) :	المحور الثامن
الحوكمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات:	المحور التاسع

المحور العاشر

الحوكمة وأخلاقيات الأعمال

تقديم عن المقياس

يعتبر هذا المقياس من المقاييس المهمة لتخصص محاسبة وجباية معمقة ويكتسب هذه من الواقع الاقتصادي له، وتتجلى هذه الأهمية من كونه يضمن الشفافية والحيادية والانضباط التام للعاملين في مختلف المصالح التابعة للشركة و يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للشركة بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال توفير مناصب العمل.

في حين تعتبر حوكمة الشركات أداة هامة تساعد المسيرين على ضمان السير الحسن لمختلف المصالح، حيث تعمل على حماية أموال المستثمرين والمقرضين، كما تقدم ضمانات فيما يخص محاربة الفساد الإداري والمالي. كما يتمثل الهدف الأساسي من وراء اكتساب الطالب لهذه المعارف هو معرفة الدور الفعال لحوكمة الشركات فيما يخص عملية دفع الشركة على المدى البعيد وإستمراريتها والمحافظة على مصالح الشركة ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بما يضمن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

ملخص البحث الأول: مقدمة في حوكمة الشركات:

مقدمة:

يشهد موضوع الحوكمة اهتماما بليغا من طرف الاقتصاديين والمحاسبين ومستخدمي القوائم المالية وحتى السياسيين، لما له من أثر مباشر على المكانة الاقتصادية لأي دولة، ويرتبط ظهور حوكمة الشركات بسلسلة الفضائح والأزمات المالية التي حدثت في العديد من الاقتصاديات الدولية، مثل أزمة شرق آسيا سنة 1997 وشركة إنرون (Enron) الأمريكية سنة 2001، والأزمة العالمية سنة 2008. كما أن عملية ممارسة الحوكمة بمختلف آلياتها الداخلية والخارجية في المؤسسات الاقتصادية، يعتبر بمثابة الإطار التنظيمي الذي يمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها، وأساس فعال للنمو الاقتصادي، حيث يختلف هذا الإطار من دولة إلى أخرى حسب القوانين المعمول بها، ويهدف إلى حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة في المؤسسات الاقتصادية،

1.تعريف حوكمة الشركات

حوكمة الشركات آلية تحتوي على مجموعة القواعد والإجراءات المساعدة على السير الحسن للشركة وذلك من خلال تحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المساهمين والأطراف ذات العلاقة في ظل الأهداف المسطرة والإمكانيات المتاحة مع ضرورة مراعاة الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والاستقرار المالي ونزاهة العمل، والذي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

2.خصائص حوكمة الشركات

و حتى يمكن الحكم على فعالية حوكمة الشركات، لابد أن يتميز هذا النظام بمجموعة من الخصائص نذكرها كالآتي:الانضباط، الشفافية،المساءلة، المسؤولية،الاستقلالية،المسؤولية الاجتماعية.

3. أهمية حوكمة الشركات من الجانب المحاسبي والرقابي

تكتسي حوكمة الشركات بمختلف آلياتها الداخلية والخارجية على أهمية بالغة في الميدان المحاسبي والرقابي، وذلك من خلال اكتشاف التصرفات غير قانونية المؤثرة على مصداقية وعدالة القوائم المالية، حيث تكمن أهميتها في مايلي:

- العمل على الحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي في الشركة؛
- ضمان الشفافية والحيادية والانضباط التام للعاملين في مختلف المصالح التابعة للشركة؛
- تفادي وقوع الأخطاء الجوهرية المتعمدة أو غير متعمدة ومنع استمرارها والعمل على تضييقها،

- ضمان الإفصاح والشفافية في القوائم المالية؛

- ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية

4. قواعد حوكمة الشركات

يمكن الاعتماد على النقاط الآتية كمعايير للحوكمة:

الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية؛ الالتزام بقرارات الجمعية العمومية للمساهمين؛ كفاءة وفعالية تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الإستراتيجية؛ سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقا لقاعدة أفضل الممارسات؛ دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح وملائمة توقيتها؛

6. مبادئ حوكمة الشركات

وعموما تتكون المبادئ الدولية لحوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي في تعديلها الأخير لسنة 2015 في مايلي: ضمان وجود إطار عام و فعال لحوكمة الشركات؛ الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسة للأصحاب حقوق الملكية؛ المؤسسات الاستثمارية، وأسواق الأسهم، وغيرهم من الوسطاء؛ دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات؛ مسؤوليات مجلس الإدارة؛ الإفصاح والشفافية.

7. النظريات المفسرة لحوكمة الشركات:

تتمثل نظريات المفسرة حوكمة الشركات في نظرية الوكالة، نظرية الإشراف، نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الاعتماد على المورد، نظرية عدم تناسق المعلومات

8. أنواع نماذج الحوكمة

حيث ترى أغلب الدراسات على وجود ثلاثة نماذج دولية للحوكمة تتمثل في النموذج الموجه نحو السوق، والنموذج الموجه بالشبكة والنموذج الهجين، والتي نقوم بشرحها كمايلي: النموذج الخارجي (نموذج المساهم، نموذج الموجه بالأسواق، النموذج المفتوح... الخ)، النموذج الداخلي (نموذج أصحاب المصلحة، النموذج المغلق، النموذج الموجه بالشبكات... الخ)، النموذج اللاتيني الهجين (الفرنسي، إيطالي).

الخلاصة:

حوكمة الشركات مصطلح عالمي ظهر نتيجة انفصال الملكية عن التسيير، وزاد الاهتمام بها على مستوى المؤسسات الاقتصادية نتيجة الفضائح المالية المدوية وكذا انهيار بعض المؤسسات العملاقة في العالم، بحيث تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها آلية فعالة لمواجهة مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري، حيث يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكافة المجتمع المالي، كما يختلف تطبيق الحوكمة من دولة إلى أخرى وذلك لكون أن الآليات الموضوعية لحوكمة الشركات تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذا ما يؤكد وجود ثلاثة نماذج دولية (النموذج الموجه نحو السوق والنموذج الموجه بالشبكات)، بحيث يمكن التفريق بينهم من ناحية قوة مجلس الإدارة في تنفيذ العمل الرقابي، مدى نشاط أسواق المال في كل نموذج، عدد المساهمين، بينما النموذج الهجين فهو يشبه إلى حد ما النموذج الموجه بالشبكة.

ملخص البحث الثاني: حوكمة الشركات الدولية:

إن وجود سوق رأس مال ذات كفاءة عالية تعود بالنفع على كل المتعاملين في الأوراق المالية، وتتصف السوق بالكفاءة إذا كانت تعكس كافة المعلومات المتاحة والمتصلة بتحديد سعر الورقة المالية ومن ثم يمثل السعر الجاري للورقة المالية تقدير جديد للورقة للقيمة الحقيقية لها. وحتى تتوفر الكفاءة لابد من توفر شروط تنظيمية وتشريعية ومدى فعالية نظام المعلومات الذي يؤثر في أسعار الورقة المالية، في حين إهتمت العديد من المنظمات المهنية والدولية بإصدار القواعد والمبادئ الأساسية لدعم حوكمة الشركات لكن الاختلاف في الأوضاع الاقتصادية والقوانين

والتنظيمات جعل الدول المهتمة بتطبيق الحوكمة تصدر قواعد ولوائح محلية تبعا للظروف المتاحة ولكن هناك توافق مع مع القواعد والمبادئ التي تصدرها تلك الهيئات.

1. مفهوم كفاءة سوق رأس المال

عرفت على أنها تلك السوق التي تحقق تخصيصا أمثل للموارد المتاحة ، أي توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر ربحا، وبالتالي تكون السوق كفاءة عندما تكون القيمة السوقية للورقة المالية مساوية إلى قيمتها الحقيقية. في حين قدمت على أساس أنها تلك السوق التي تكون فيها المعلومات المتاحة متماثلة لجميع المستثمرين وبتكاليف منخفضة نسبيا مما يجعل الفاصل الزمني بين تحليلها وتأثيرها على أسعار الأوراق المالية قليل جد. فكما هناك نوعان لكفاءة سوق رأس المال وهما:

-الكفاءة الكاملة لسوق رأس المال: من توفر شروط نذكرها في مايلي: وجود عدد كبير من المستثمرين يتصفون بالرشد، ويسعى كل مستثمر إلى تحقيق الربح، توفر المعلومات بسرعة ودقة وبدون تكاليف، سهولة دخول وخروج من السوق في ظل عدم وجود قيود، حرية البيع والشراء للمستثمرين لأي كمية من الأوراق المالية.
-الكفاءة الاقتصادية لسوق رأس المال: ومن شروط تحقيق مالي: كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل وتتمثل متطلبات كفاءة سوق رأس المال في: المعلومات، السيولة، تكلفة المعاملات، عدالة السوق، رشادة سلوك المستثمر، درجة الأمان والانضباط بين المتعاملين، الهيكل المؤسسي والتنظيمي والتشريعي.

2. المعايير المحاسبية

هي تلك القواعد المحددة التي تحكم الإجراءات والطرق المحاسبية التي يجب على المحاسبين الالتزام بها لضمان مصداقية وعدالة القوائم المالية. كما أن المعايير المحاسبية مهمة جدا في ضمان أن القوائم المالية تنقل معلومات دقيقة للمساهمين، حيث يعتمد المستثمرون على هذه المعلومات في تقييم المخاطر وعائد الاستثمار، ويمكن للمعلومات غير دقيقة وتدني مستوى الشفافية أن يقود إلى صنع قرارات ضعيفة مع انحدار في كفاءة سوق رأس المال. ويحسن من ثقة المستثمرين في التقارير المالية عملية التعاقد مع مدقي الحسابات لمراجعة تطبيق المبادئ المحاسبية.

3. إنفاذ التشريعات

هو عملية الإلتزام بتطبي القوانين واللوائح من قبل السلطة المختصة، بعدد تحقيق العدالة وضمان حماية الحقوق والواجبات، وتختلف آليات إنفاذ التشريعات من دولة لأخرى حسب نظام الحكم وطبيعة المجتمع:
- القضاء: مسؤول عن تطبيق القانون والفصل في النزاعات المعروضة أمامه.
- النيابة العامة: مسؤولة عن التحقيق في الجرائم المرتكبة، والحرص تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.
-الأجهزة الرقابية: (هيئة الرقابة المالية، هيئة الرقابة الإدارية): مسؤولة عن مراقبة المؤسسات والأفراد عن مدى إلتزامهم بالقوانين والتعليمات.

4. التقاليد القانونية والقيم الثقافية والاجتماعية

هي مجموعة من المبادئ والممارسات القانونية التي تتطور بمرور الوقت في مجتمع معين، وتستند على مجموعة من العوامل بما في ذلك التاريخ والثقافة والدين في هي تلعب دور هاما في تعليم المجتمع وضمان الشفافية والمسائة، الحد من الممارسات غير العادلة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

5. تجارب دولية لحوكمة الشركات

- الولايات المتحدة الأمريكية في مجال حوكمة الشركات: ظهرت حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات من القرن العشرين، حيث أصدرت المائدة المستديرة للشركات تقريراً في جانفي 1978 تحت عنوان: "دور وتكوين مجلس الإدارة لشركات المساهمة الكبرى" وذلك كمحاولة لوضع قوانين تساهم في الحد من عمليات الشراء والإندماج العدوانية على الشركات، كما تم ضبط المهام الموكلة للمدير حيث يقوم: بالسهر على تنفيذ الأعمال الإدارية، إختيار وتعاقب أعضاء مجلس الإدارة، مراجعة إجراءات القواعد الجيدة للإدارة الشركات في العديد من دول العالم، الأداء المالي للشركة، السهر على ضرورة الالتزام بالقانون المعمول به في الشركات.

وفي أعقاب الانهيارات المالية الكبرى التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي ساهمت إلى حد كبير في إتهيار الإقتصاد الأمريكي، أصبح من الواجب إعادة النظر في طرق إدارة الشركات، ودور الهيئات الرقابية، فتم إصدار قانون ساربنز أو كسلي (Sarbanes- Oxley Act) والذي ركز على دور الحوكمة في القضاء على الفساد الإداري والمالي من خلال تعزيز الشفافية والمسائلة وتدعيم استقلالية المدقق، وبوجه عام يمكن تصنيف الإصلاحات الرئيسية التي جاء بها هذا القانون إلى ثلاثة فئات نذكرها:

- يحتوي القانون على إصلاحات هامة تهدف إلى تحسين أداء مهنة المحاسبة وإعادة الثقة بها؛

- يوفر القانون أدوات جديدة لفرض تطبيق قوانين الأوراق المالية؛

- أصبحت مفوضية تنظيم التعامل بالأوراق المالية تستخدم تلك الأدوات لتوسيع مجال برنامجها في تطبيق القوانين.

الخلاصة: إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة الثقة ويشجع الاستثمار لدى المؤسسات الاقتصادية، غير أن تطبيق مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يتحقق إلا إذا كانت هناك بيئة سليمة تضمن التطبيق السلم لتلك المبادئ.

ملخص البحث الثالث: دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات

مقدمة:

يعتبر مجلس الإدارة إحدى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات يهدف إلى معالجة مشاكل تضارب المصالح داخل الشركة.

1. تعريف مجلس الإدارة

هو السلطة المسئولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات ومتابعة أداء إدارة الشركة طبقاً لنظامها الأساسي. حيث يعتبر الهدف الأساسي من تكوين مجلس الإدارة هو " وضع الإستراتيجية العامة للشركة واختيار وتعيين المديرين التنفيذيين من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية بالإضافة إلى مراقبة المديرين للتأكد من مدى تحقيق الإستراتيجية.

2. مسؤوليات مجلس الإدارة.

هناك ضرورة ملحة إلى معرفة دور مجلس الإدارة الفعال باعتباره أهم الآليات الداخلية في حوكمة الشركات لتفعيل دور الحوكمة فهو جهاز إشراف داخل الشركة يعمل على تحقيق التقارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين من ناحية، وبين المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من ناحية أخرى .وبصفة عامة تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في الآتي:

-مراجعة الموازنة السنوية والخطط المالية السنوية واعتمادها؛

-مراجعة العمليات الخاصة بالتخطيط الإستراتيجي للشركة؛

- تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة واختيار أعضاء اللجان المعاونة للمجلس؛

-مراجعة مدى التزام الشركة بتطبيق اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة؛

-التعاون مع لجنة المراجعة، والتأكد من تطبيق المتطلبات الخاصة بإعداد التقارير المالية السنوية والفترية؛

والتأكد من تطبيق متطلبات الإفصاح التي تتطلبها الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية؛

- المراجعة والإشراف على إنشاء هيكل الرقابة الداخلية وتقييمه؛
- مراجعة المشاكل المتعلقة بالمعاملات التي قد تتضمن وجود تعارض في المصالح وحلها؛
- الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية بالمنشأة، وذلك بالتعاون مع لجنة المراجعة.

3. شروط تعيين رئيس مجلس الإدارة

- شروط عامة: أن يكون من المساهمين، أن لا يكون منصبه رئيس المجلس في حالة التنافي، شروط الأهلية، عدم تجاوز الحد الأقصى من الوكالات. تعيين الرئيس من الأشخاص الطبيعيين

4. إنهاء مهام رئيس مجلس الإدارة

- الاستقالة، العزل ويكون نتيجة سوء التسيير من طرف أعضاء المجلس أو الجمعية العامة بصفة غير مباشرة. الوفاة، انتهاء الوكالة.

5

- 5: **لجان مجلس الإدارة:** هي لجان منبثقة عن مجلس الإدارة يشكلها المجلس من بين أعضائه بهدف مساعدته في انجاز مهامه، ويقوم المجلس بتحديد صلاحياتها واختصاصاتها ومتابعة أعمالها للتأكد من فعاليتها دورها، وهذه اللجان هي: لجنة المراجعة ولجنة المخاطر ولجنة الإستثمار ولجنة المكافآت والترشيحات والحوافز، ويتم تشكيل هذه اللجان من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ولا بد أن يتضمن تشكيل كل لجنة عضوا مستقلا على الأقل، وتكمن قيمة هذه اللجان في مايلي:

- أ. طمأننة المساهمين خارج المنشأة بخصوص شمول وموضوعية عمليات مجلس الإدارة.
- ب. تحسين جودة العمل حيث تضيف اللجان قيمة ملحوظة حتى إذا لم يتطلب ذلك المساهمون الخارجيون.
- ج. حل تضارب المصالح؛
- أ. حجم وتعقيد المشروع؛
- ب. كمية العمل التي عهد بها إلى لجان المجلس؛
- ج. فترة وطول الاجتماعات؛
- د. مهارة رئيس مجلس الإدارة؛

6. معايير تعيين أعضاء مجلس الإدارة

- قامت مجموعة من المسؤولين التنفيذيين لشركة صغيرة الحجم وأعضاء مجلس إدارة خارجيين بوضع قائمة تضم المعايير التالية لأعضاء مجلس الإدارة:
- مصدر للإتصالات الجيدة؛
- خبرة وظيفية (مثل خبرة مالية أو إدارة عامة)؛
- ليس بصديق شخصي للمسؤول التنفيذي أو أعضاء مجلس إدارة آخرين؛
- يحظى باحترام المساهمين؛
- لديه وقت متاح؛
- لديه الحافز للعمل؛
- الإنسجام التام) مثل: القدرة على العمل بصورة جيدة مع المسؤول التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين.

خلاصة:

من خلال هذا البحث يتضح لنا جليا أهمية مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشركات و كجهاز رقابة فعال على أعمال المسيرين، والذي يهدف إلى حماية مختلف أصول المساهمين سواء أكانوا حائزين على عدد كبير أم صغير من الأسهم في رأسمال الشركة، إلا أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال التوفر على تركيبة من الخصائص الكمية والنوعية و التي تساهم بشكل كبير في رفع فعاليته لا سيما إستقلالية عدد معتبر من أعضائه، التنوع من حيث المعارف العلمية و الكفاءات العملية، منح العضوية في مجلس الإدارة لبعض العمال الأجراء المساهمين في الشركة، كل ذلك سوف يساهم بشكل كبير نحو تحقيق حوكمة فعالة للشركات.

ملخص البحث الرابع: التقارير المالية وحوكمة الشركات:

مقدمة:

تمنح التقارير المالية المبنية على تحليلات البيانات الدقيقة للمستثمرين فكرة صادقة وموضوعية عن الوضع المالي للشركة، مما يُعزز ثقتهم بنتائج التقارير ويدفعهم لاتخاذ قرارات استثمارية حكيمة. وفي حال كان تقييم التقارير المالية سيئاً ولا يعكس الوضع الحقيقي للشركة، فإن المستثمرين سيتخذون القرارات التي تحد من خسائرهم إلى أقصى حد بأسرع وقت ممكن قبل تفاقم المشكلات.

1. جودة التقارير المالية: تعرف جودة التقرير المالية من منظور أصحاب المصالح على أنها: درجة الدقة التي يعبر بها التقرير المالي عن الوضع و الأداء الاقتصادي للوحدة ومدى توفيره للمعلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات نافعة من قبل أصحاب المصالح المختلفين. حيث تصنف أساليب قياس جودة التقارير إلي أسلوبين وهما جودة المعلومة المحاسبية وجودة الأرباح

2. لجنة التدقيق: تعتبر لجنة التدقيق إحدى الآليات الفعالة التي تسمح بمعرفة مدى تطبيق الحوكمة في المؤسسة على أرض الواقع وتعمل على ضمان وجود قوائم مالية غير مظللة، وتشرف على العلاقة بين المدقق الخارجي والمؤسسة وتتلخص مسؤولياتها عن ذلك في النقاط التالية:

- تقوم لجنة التدقيق بترشيح أو تعيين أو إعادة تعيين أو عزل المدقق الخارجي لمجلس الإدارة. ويقوم المجلس برفع التوصية للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على توصيات اللجنة؛
- تسهر لجنة التدقيق على تقييم مؤهلات وخبرات المدقق الخارجي، وتقوم بتقييم فعالية التدقيق في كل نهاية كل دورة تدقيق؛

- تدقيق خطة التدقيق التي أعدها المدقق الخارجي ومساعدته أثناء أداء مهامه والمحافظة على استقلاليتها؛
- استقصاء أسباب استقالة المدقق وتبحث في أي إجراء يمكن اتخاذه حيال ذلك؛
- تحقيق التنسيق بين المدقق الخارجي والداخلي؛
- تصادق اللجنة على شروط تكليف المدقق وتحديد أتعابه، وملائمة تلك الأتعاب مع أنشطة التدقيق المنفذة.
- تقوم لجنة التدقيق بمراجعة نتائج أعمال التدقيق مع المدقق الخارجي، وتبحث معه على القضايا التي تم حلها والقضايا المتعلقة.

- تدقيق مستويات الأخطاء واستجابة الإدارة للملاحظات ومقترحات المدقق الخارجي والحصول على تفسيرات من المدقق والإدارة في حالة عدم تسوية أخطاء معينة؛
- تقديم المساعدة للمدقق للحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجها؛
- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية والتأكد منها.

3 جودة المحاسبة: تعرف على أنها الدرجة التي تعكس بها الإحصاءات والأرقام تغيير وضع المؤسسة المالي وأرباحها والتدفق المالي فيها خلال فترة التقرير. وقد يعتقد المتابع الخارجي للموضوع أن جودة المحاسبة ينبغي أن لا تكون

تقديرية، إلا أن طبيعة معايير المحاسبة تطلب أن تكون هذه الجودة تقديرية وذلك لأن الجهات المشرفة تكون مرنة في تعاملها مع المؤسسات من حيث تفسيرها لمعايير المحاسبة وتطبيقها.

4. الشفافية : تعتبر لشفافية هي الدرجة التي تقدم بها المؤسسة تفاصيل تدعم الحسابات والأصناف والأحداث الواردة في تقريرها المالي وغيرها من الملفات العامة، ويمكن تعريفها على أساس أن الشفافية هي ذلك الإفصاح العادل الذي ينتج عنه تقديم معلومات مفيدة وذات مصداقية عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة في التوقيت المناسب حتى يتمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات السليمة. ومن بين شروط الشفافية: التوقيت المناسب والوضوح والمسائلة، كما يمكن حصر أهمية الشفافية في النقاط التالية:

- مساعدة المساهمين على فهم واستيعاب إستراتيجية المؤسسة وعمليتها وإدارة المخاطر والأداء فيها .

- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التي تحتويها القوائم المالية؛

- ضمان الاستقرار المالي من خلال تقليل درجة التقلب في مختلف الأسواق المالية؛

- تعمل الشفافية على نشر المعلومات المفيدة بين مختلف المستخدمين وتقوم بتقييم المعلومات السلبية؛

- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات؛

- تعمل على التعرف على الظروف التي أدت إلى التغيير في السياسات المحاسبية.

5. إعادة صياغة القوائم المالية:

هي عملية تصحيح للمعلومات المحاسبية المفصح عنها ضمن القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة والتي تم الإفصاح عنها من قبل كونها مضللة وتحتوي على أخطاء جوهرية أو غير جوهرية، ويمكن أن ينتج عن عملية إعادة الصياغة إلى اكتشاف غش وتدليس. وتحدث إعادة صياغة القوائم المالية عند اكتشاف وجود خطأ جوهري في بيانات المؤسسة المالية السابقة، وفي هذه الحالة يجب على إدارة المؤسسة الإفصاح عن ذلك الخطأ، وتنبيه المجتمع المالي بأن القوائم المالية المنشورة سابقا لا يمكن الاعتماد عليها وهي محل عملية التدقيق من طرف المدقق الخارجي من أجل إعادة صياغتها، وفي حالة خطأ غير جوهري فيتم التعديل دون الإفصاح عن ذلك، كما توجد عدة أسباب إعادة صياغة القوائم المالية بسبب حدوث خطأ بشري، أو بسبب التطبيق الحاد لمعايير المحاسبة الدولية، أو لوجود احتيال.

خلاصة:

تتحقق جودة القوائم التقارير المالية من خلال توفر مجموعة من الخصائص النوعية المفيدة التي تضمن معلومات ذات جودة عالية تساعد على عملية إتخاذ القرار وتحد من عملية التماثل في المعلومات بين أصحاب المصلحة.

ملخص البحث الخامس: التدقيق الخارجي والحوكمة

مقدمة:

تعتبر مهنة التدقيق الخارجي عملية منظمة وهادفة، تمارس من طرف شخص مستقل يسعى إلى الخروج بتأكيد معقول و إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة وصدق القوائم المالية لكل مؤسسة اقتصادية، ويكون ذلك في إطار النزاهة والموضوعية والالتزام بمبدأ الاستقلالية في إعداد التقارير والكشف المبكر عن الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على القوائم المالية، ورغم التطور الذي عرفته المهنة عبر السنوات فقد كانت نتائج عملية التدقيق نسبية في حين توقعات المستخدمين في تزايد مستمر يفوق كثيرا الخدمات المقدمة من قبل المدقق الخارجي.

1. تعريف التدقيق الخارجي: يعرف التدقيق الخارجي نشاط يتم من طرف شخص خارجي يقوم بعملية الفحص المهني بشكل إلزامي من أجل إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة وصدق القوائم المالية، كما قدم التدقيق الخارجي على أنه "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات

المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة لوضعية المالية ونتائج المؤسسة، وقدم التدقيق كذالك على أنه " هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات والحسابات الخاصة بالمؤسسة موضوع التدقيق فحصا انتقادينا منظما للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع والنتائج المالية الحقيقية للمؤسسة لفترة معينة.

2. أهداف مهنة التدقيق الخارجي: يمكن ذكر أهداف مهنة التدقيق كالآتي

- التحقق من جميع المعلومات المالية قد أثبتت طبقا للقواعد المحاسبية السليمة بهدف التأكد من صحة البيانات المحاسبية ودقتها؛

- إبداء رأي فني محايد يعتمد على أدلة وقرائن عن مطابقة القوائم المالية، لما هو مثبت في الدفاتر والسجلات، وعن مدى دلالة هذه القوائم المالية عن دلالة المشروع من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وعلى مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.

- اكتشاف التزوير والغش والأخطاء التي قد توجد في المستندات والسجلات والدفاتر.

- مراقبة الخطط الموضوعة من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها.

3. مميزات التدقيق الخارجي:

- استقلالية تامة للمدقق اتجاه المؤسسة التي تكون محل عملية التدقيق؛

- السعي للحصول على التأكيد المعقول وذلك بالاعتماد على أسلوب العينات؛

- إبداء الرأي الفني المحايد حول عدالة وصدق القوائم المالية.

4. الخطوات الأساسية التي يجب على المدقق إتباعها عند قيامه بعملية تدقيق المؤسسة أول مرة

- التأكد من صحة التعيين.

- التأكد من نطاق عملية تدقيق الحسابات.

- حصول المدقق على المعلومات الأساسية.

- فحص النظام المحاسبي ولإطلاع على نتائج الأعمال السابقة.

- القيام بزيارات ميدانية على مواقع المنشأة والعاملين.

- فحص ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

5. جودة التدقيق: عرفت بأنها " احتمال قيام المراجع باكتشاف خرق في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذا الخرق، كما عرف جرانت وآخرون جودة المراجعة بأنها " احتمال قيام مكتب المراجعة باكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والتقرير عنها، حيث تتمثل خصائص جودة التدقيق في مايلي :

- الأهمية : أي مدى أهمية القضية التي تخضع للاختبار في للتدقيق ، وبالتالي يمكن تقيما بأبعاد متعددة، مثل

الحجم المالي للعميل، تأثير أداء العميل على المجتمع؛

- الموثوقية : والمقصود بها هل تعكس نتائج عملية التدقيق والاستنتاجات التي تتوصل إليها بشكل دقيق الظروف

الفعلية فيما يخص القضية الرئيسية التي يتم اختبارها؛

- الموضوعية : ويقصد بها هل تم انجاز عملية التدقيق بطريقة نزيهة وعادلة بدون ضرر أو محاباة؛:

- المجال: هل تحدد خطة مهمة التدقيق بشكل ملام جميع العناصر المطلوبة لمراجعة ناجحة

- التوقيت الملائم: ويقصد به مدى تسليم نتائج التدقيق في الوقت المناسب؛

- الكفاءة: بمعنى هل خصصت الموارد على عملية التدقيق بشكل معقول في ضوء مدى أهمية ودرجة تعقيد التدقيق؛

- الفعالية: بمعنى هل لقيت نتائج واستنتاجات التدقيق الرد والاستجابة الملائمة من قبل الشركة محل التدقيق والحكومة والقائمين على العملية التشريعية.

6. إنعكسات التدقيق الخارجي على حوكمة الشركات: يعتبر التدقيق الخارجي إحدى آليات الحوكمة ويمكن توضيح العلاقة بينهما في مايلي:

-إضفاء الشافية وتعزيز الإفصاح عن المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية؛

-تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة؛

-ضمان حقوق أصحاب المصالح.

خلاصة:

إن مهنة التدقيق الخارجي تسعى إلى ضمان معلومات مفيدة خالية من الأخطاء الجوهرية، تطمئن مستخدمي القوائم المالية وتجعلهم يتخذون قرارات سليمة ويكون ذلك من خلال بذل المدقق العناية المهنية المطلوبة والإلتزام بأصول ونظريات مهنة التدقيق.

ملخص البحث السادس: التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات

مقدمة: تعتبر مهنة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها المؤسسات، حيث أهميته تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة في إضافة القيمة بواسطة ضمان الحماية للأصول وضمان الإلتزام بالقوانين والتشريعات من خلال ما تقدمه من توصيات إلى الإدارة العليا، في حين تطورت المهنة وأصبحت تساهم في تحسين كفاءة وفعالية العمل ومنح الثقة للمعلومات والبيانات المالية وغير المالية وضمان إلتزام الإدارة العليا بمتطلبات الحوكمة.

1.تعريف التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل، موضوعي، تآكيدي ونشاط إستشاري مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة، وهو يساعد على تحقيق الأهداف من خلال إيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، وحوكمة المؤسسات، كما عرف التدقيق الداخلي من قبل المعهد الفرنسي للتدقيق والمستشارين الداخليين على أنه نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكّمها في العمليات التي تقوم بها، مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة،

2.تعريف مدقق الحسابات الداخلي: هو موظف داخل المؤسسة يعين من طرف الإدارة ويتمتع باستقلالية نسبية وليس كليا عن جميع الوظائف المكلف بتدقيق أعمالها ويتبع إدارة التدقيق التي بدورها تتبع الإدارة العامة. كما يهدف التدقيق الداخلي إلى: التاكيد من كفاءة النظام المحاسبي وإكتشاف الأخطاء والغش منع الإنحراف عن الإجراءات الموضوعة. وتقديم بيانات سليمة وحقيقة في شكل تقرير إلى المستويات الإدارية العليا حول نتائج الفحص والدارسة.

3.مهام المدقق الداخلي: تتمثل في التحقق والتأكد، التحليل والفحص، الإلتزام، التقييم والتشخيص، التقرير.

وعليه يتبين ان وظيفة التدقيق الداخلي تشمل جميع النواحي المحاسبية المالية والتشغيلية وتشمل مختلف مراحل نشاط المؤسسة لإمداد الإدارة بالمعلومات التي تهمها.

4. حقوق وواجبات المدقق الداخلي:

تتمثل حقوق المدقق الداخلي في مايلي:

-حق طلب البيانات والإيضاحات والمستندات للحصول على معلومة معينة أو تفسير نتيجة معينة.

-حق الإطلاع على الدفاتر والقوانين التي تحكم طبيعة عمل نشاط المؤسسة.

-حقه في حضور إجتماعات الجمعية العامة للمساهمين

-تحديد وقت الجرد.

وتتمثل وجبات المدقق الداخلي:

-إعداد التقرير.

-حضور عجتما الهيئة العامة للمساهمين.

-التدقيق والتحقق في أصول وخصوم المؤسسة.

-مراقبة سير اعمال الشركة والتحقق من أنها طبقت قواعد محاسبية.

-فحص الأنظمة المالية والإدارية للمؤسسة.

-الإلتزام بأصول المهنة

5. جودة التدقيق الداخلي: تعبر عن أداء عملية التدقيق الداخلي بالكفاءة والفعالية المطلوبة وفقا لمعايير الممارسة

المهنية للتدقيق الداخلي وميثاق أخلاقيات المهنة بما يعمل على تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة فيما يخص

عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والحوكمة.

6. العوامل الضابطة لجودة التدقيق الداخلي: هناك عوامل تحدد جودة التدقيق الداخلي نذكرها في مايلي:

-أهلية المدقق الداخلي: وتشمل التأهيل العلمي والعملية بالإضافة إلى إستقلالية المدقق.

- طريقة عمل المدقق الداخلي: وهي تلك الإعتبارات التي تؤخذ في تقييم عمل المدقق الداخلي وتشمل الخطة السنوية،

طبيعة العمل، التخطيط للمهمة وكيفية تنفيذها.

7. أثر تحقيق جودة التدقيق الداخلي في تقييم و تحسين عمليات الحوكمة: بالرجوع إلى المعيار رقم (2110 - الحوكمة)

لمعهد المدققين الداخليين أنجد ب نه ينص على أنه " يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة

بالشركة، وإقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها، بما يكفل تحقيق الأهداف الآتية

-تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في الشركة،

- ضمان فاعلية إدارة الأداء و المساءلة على مستوى الشركة ككل ،

-إبلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة بالشركة ،

تنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والإدارة وإبلاغ المعلومات بين تلك الأطراف

كما يجب على نشاط التدقيق الداخلي: تقييم مستوى تصميم وتنفيذ وفاعلية أهداف وبرامج وأنشطة الشركة

المتعلقة بالقيم الأخلاقية ، تقييم إذا ما كانت حوكمة المعلوماتية بالشركة تساند استراتيجيات وأهداف الشركة، أن

تتماشى أهداف يأ مهمة من المهام الاستشارية للتدقيق الداخلي مع القيم والأهداف الكلية للشركة

في حين نلاحظ بأن هذا المعيار ذكر كلمة تحسين وهذا دليل على ضرورة الإلتزام بالجودة لتحسين عمليات الشركة،

فلا جودة في عمليات الحوكمة بدون التحسين المستمر لأعمال التدقيق الداخلي، والتي تهدي بالخصوص إلى إبلاغ

المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية، وتنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة والمساهمين و أصحاب المصالح.

خاتمة: أصبح التدقيق الداخلي له أهمية في ظل متطلبات الحوكمة ويعتبر الإهتمام بوجودته من أهم مداخل تطبيق

الحوكمة والتي تتحق من خلال عاملين أساسيين الأولى أهلية المدقق، والثانية طريقة عمل التدقيق الداخلي والذان

يؤثران على درجة مساهمته في تطبيق الحوكم، كما تكمن مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر..

ملخص البحث السابع: دور المساهمون المؤسسيون والمستثمرون النشطون في حوكمة الشركات

مقدمة:

يحوز المستثمرون المؤسسيون على مراكز ملكية الأسهم، غير أن تأثيرهم على مصالح الشركة يكون بطريقة مباشرة، حيث معظم تأثيرهم في شؤون الشركة من طرف مجلس الإدارة المنتخب من قبلهم ليتولى إدارة الشركة عنهم، ومع ذلك يحتفظ ببعض النفوذ وذلك من أجل إيصال آرائهم مباشرة إلى الإدارة ومجلس الإدارة .

أولا أدور المساهمين

1. تعريف المساهمين الأشخاص: المساهم الشخص كل فرد يملك عدد معين من الأسهم في رأسمال المؤسسة ذات الأسهم أو المسعرة في البورصة، يتحصل المساهم على السهم بالاكنتاب عند العرض العلني للاذخار أو الشراء، أي قبل الانضمام النهائي للمؤسسة في البورصة أو بعدها، أي شراء الأسهم عند التداول، تتم إجراءات الشراء وفق قواعد قانون التجارة المنظم لسوق البورصة. وتتمثل أهمية المساهمين الأشخاص في :

-تمويل مشاريع المؤسسة المسعرة؛

-ضمان الاستقرار المالي للمؤسسة المسعرة واستمرارية نشاطها؛

3. أصناف المساهمين: توجد ثلاثة فئات تتمثل في ما يلي:

-مساهمون ذات فئات مختلطة: أي مكونة من عدة فئات جزئية (مساهمون كبار، مساهمون صغار، أجراء أو غير أجراء، أشخاص طبيعة أو أشخاص معنوية، موطنون أو أجنب، بنوك ومؤسسات التأمين، حيث يتولد من تعقد تركيبة فئة المساهمون الاختلاف في الخصائص والأهداف. حيث المستثمرون الكبار يردون تحقيق الأرباح،

-المساهمون الصغار: وهم الأشخاص الذين يملكون عدد محدودا من الأسهم في رأسمال الشركة، وهم في غالب الأحيان أشخاص طبيعة من خارج المؤسسة أو عمال أجراء من داخل المؤسسة اشترى الأسهم لضمان مناصبهم. حيث يتميز المساهمون الصغار بأكثر وفاء للمؤسسة، ويكون شركاء في الربح والخسارة، ويكون الحذر قليل عكس كبار المساهمين.

-المساهمون الكبار: هم المساهمون الذين يملكون عدد كبير من الأسهم، وهم قليلون مقارنة بالمساهمين الصغار، هؤلاء مستثمرون يمتنون التجارة والاستثمار ويملكون أموال ضخمة، حيث يشترون الأسهم لتوسيع مجال النشاط والاستثمار وقد يكون قصد مراقبة المؤسسة بالمشاركة الفعلية لتسيير بامتلاك النسبة التي تجعله أليا عضو مجلس الإدارة.

4. أدوار المساهمين

- تنسيق الجهود والتأثير على مجلس الإدارة والإدارة لتحقيق الأهداف؛

-العمل على الرفع من أداء الشركة ومتابعة الادارة التنفيذية؛

- التأثير على سياسة الشركة من خلال المنافسة أو الصراع على الوكالة؛

- إقناع مجلس الإدارة في حالة لم يراعي مصالحهم بتغيير سياسته أو يقومون بتغييره بالرغم من أن العملية تتطلب

تكاليف ضخمة؛

- إختيار أعضاء مجلس الإدارة ومتابعة أدائهم والاطلاع على التقارير التي يتم الإفصاح عنها ومساءلتهم في الجمعية العامة.

ثانيا: مالكو الكتل (تركز الملكية)

1. **تعريف مالك الكمية:** هو مستثمر لديه مراكز ملكية كبير في أسهم الشركة العامة، ولا توجد أي لائحة تنظيمية تصنف مستثمر ما بأنه مالك الكمية، على الرغم بأن من أن الباحثين عموما عرف مالكو الكمية بأنه أي مساهم يملك حصة في الشركة لا تقل عن 1 إلى 5 في المائة. ويمكن أن يكون مالكو الكمية تنفيذيا في الشركة أو عضو في مجلس الإدارة أو مساهما فرديا أو شركة أخرى أو مستثمر مؤسسيا.

2. **مكانة مالكو الكتل:** للملكي الكتل مكانة عالية في الشركة نظرا لحقوق التصويت المملوك فإمكانه القيام

بما يلي:

- إمكانية فرض إصلاحات في حوكمة الشركات إذا قرروا التحرك نظرا للمكانة العالية التي يكتسبونها؛
- إمكانية تحديد مخرجات الانتخابات المتنازع عليها لأعضاء مجلس الإدارة أو تحديد مقترحات التوكيل استنادا لحصص التصويت التي بين أيديهم؛
- إمكانية أن يغيروا من نتيجة معركة استحواذ حامية أو الدفع بالشركة أن تعلن عن البيع أو تغير من إستراتيجيتها؛
- الحصول على تمثيل في مجلس الإدارة والتأثير مباشرة في الإستراتيجية، وإدارة المخاطر وتعويض التنفيذيين والتخطيط للتعاقب في حالة ما إذا كان لديهم مراكز ملكية كبيرة.

ثانيا. المستثمرون المؤسسيون:

1. **تعريف المستثمرون المؤسسيون:** المستثمرون المؤسسيون هم المؤسسات المالية لديهم شخصية معنوية ورأس مال اجتماعي هائل تقدم مساهمة في رأس مال الشركة المسعرة في البورصة عند أو بعد خصصتها. حيث يعتبر هؤلاء من أكبر الأطراف المالية المتداخلة في سوق البورصة. وعليه يمكن وصف المستثمرون بالمساهمين الكبار الممولين للاستثمارات من خلال الأموال الضخمة الموجهة في مختلف العمليات المالية: الاكتتاب عند التنازل، التمويل بالقروض والتداول.

2. **أهمية المستثمرون المؤسسيون:** تكمن أهمية المستثمرون المؤسسيين في كونهم صانعي ومحركي هذه السوق، حيث ينشطون في كل القطاعات والخدمات المالية والبنكية، يشمل جمهور هذه الفئة المهنية مختلف البنوك التجارية والصناديق المالية من احتياط، تأمين، تأمين اجتماعي، تقاعد وتعاضديات عمالية، تختلف هذه المؤسسات أحيانا من حيث النشاط والصفة الإدارية، ويعود هذا الاختلاف أساسا إلى التشريعات القانونية الضابطة للاستثمار المالي وعمل البورصة. يسمح قانونا لمثل هذه المؤسسات المالية استثمار جزء معلوم من أموالها في شتى المشاريع وبالتالي يخول لبعضها وضع أموال الادخار أو التأمين التي تجمعها في شكل قيم منقولة (أسهم وسندات) حسب النسب المحددة والمرخص لها في القانون الداخلي.

3. **أصناف جمهور المستثمرون المؤسسيين:** هناك ثلاثة أصناف يمكن ذكرهم في مايلي:

- ✓ المستثمرون الحقيقيون: الذي تسعى المؤسسة عبر إعلامها المالي إلى المحافظة عليهم وضمان وفاهم.
- ✓ المستثمرون المحتملون والمهتمون بأسهم الشركة: وبالتالي تريد الشركة الحصول عليهم كمولين ومساهمين في المستقبل.

✓ المستثمرون القطاعيون: ويمثلون المؤسسات المالية التي تربط استثماراتها بمعايير خاصة مثل القطاع، النشاط والمنتج.

4. خصائص جمهور المستثمرون المؤسسيون:

- ✓ يتمتع جمهور المستثمرون المؤسسيون بالاحترافية والخبرة،
- ✓ المنفعة هي التي تضبط عملية المساهمة في حالة قرار بشراء الأسهم؛
- ✓ الحصول على معلومات و معطيات موضوعية.

ثالثا. المستثمرون النشطون: هم مستثمرون ينشطون في تجارة الأوراق المالية للشركة ويهتمون بالنتائج الفردية الشركة ، وقد يحاولون كذلك التأثير على في شؤون الشركة، وممارسة الضغط لتغيير أعضاء مجلس الإدارة والتعبير عن قلقهم إزاء ممارسات التعويض المتبعة، وتعزيز تدابير السياسة العامة من خلال وكيل الشركة. ويعتبر المستثمرون النشطون هم مالكي الأسهم الذين يوظفون مركز ملكتهم للعمل بنشاط يسعون من خلاله التأثير في المسائل المرتبطة بالحوكمة داخل الشركة. من الأمثلة على المستثمرون النشطون نجد:

- ✓ صناديق التقاعد التي تدير الأصول نيابة نقابات الموظفين.
 - ✓ الصناديق المؤسسية ذات الرسالة الاجتماعية، كالقضايا البيئية أو الدينية أو الإنسانية.
 - ✓ مديرو صناديق التحوط المدفوعين بالرغبة في تحقيق مكاسب على المدى القصير
 - ✓ المستثمرون الأفراد الصريحون في آرائهم ومعتقداتهم الشخصية.
- يسعون المستثمرون النشطون إلى تحسين قيمة حقوق المساهمين.

خلاصة: حيث المستثمرون المؤسسيون يتمتعون بمكانة أفضل من المستثمرون الأفراد لفرض التغيرات التي يرونها مناسبة في حوكمة الشركات وقد يمارسون النفوذ من خلال التصويت ضد توصيات الشركة حول مسائل الوكالة التي تطرحها الشركة.

ملخص البحث الثامن: تصنيفات حوكمة الشركات (جيدة، سيئة):

مقدمة

إن العديد من المنظمات والهيئات المختصة بموضوع حوكمة الشركات لم تتوصل إلى وضع نموذج موحد يمكن الاعتماد عليه في كل دول العالم وعلى جميع الشركات، وذلك راجع لعدة عوامل منها اقتصادية، سياسية، ثقافية والتي تختلف فيها دولة عن دولة أخرى، وبذلك أصبح لكل دولة تعتمد على نماذج للحوكمة وفق ما يتوافق مع بيئتها الاقتصادية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالتالي قد نكون أمام نظام حوكمة جيد أو نظام حوكمة سيئ.

أولا: نظام الحوكمة الجيد

نظام الحوكمة الجيد يؤدي إلى ضمان السير الحسن للشركة ويعمل على تحقيق أهدافها في إطار الإمكانيات المتاحة ويضمن العدالة والمساواة بين جميع الأطراف ذات العلاقة ويضمن الاستثمار والاستقرار المالي واتخاذ القرار المناسب.

1. تعريف نظام الحوكمة الجيد

يعرف البنك الدولي في تقريره الصادر سنة 1992 الحوكمة الجيدة بأنها عملية التسيير والإصلاح المؤسسي المتعلق بالإدارة، وباختيار السياسات، وتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات فالمرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية، والشفافية، للوصول إلى الأهداف والنتائج المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة. كما عرفها

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية على أنها إستعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة.

2. مؤشرات الحوكمة الجيدة:

فيما يلي سنستعرض المؤشرات الستة التي صنفها Kaufmann Daniel وآخرون في دراسة للبنك الدولي حول المؤشرات العالمية للحوكمة الجيدة:

- ✓ مؤشر السيطرة على الفساد: يقيس "المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة إن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم.
- ✓ مؤشر فعالية الحكومة: يقيس "مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة .
- ✓ مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس "احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي.
- ✓ مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها: يقيس "مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص.
- ✓ مؤشر سيادة القانون: يقيس "مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة، والمحاكم، فضال عن احتمال حدوث الجرائم والعنف
- ✓ المساواة والمشاركة: يدخل ضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات لتي تدخل في النظام السياسي، الحريات المدنية والحقوق السياسية، يقيس هذا المؤشر إلى أي مدى يمكن أي مواطن في الدولة أن يشارك في اختيار الحكومات والتنظيمات السياسية وهل له القدرة على ذلك، إضافة إلى حرية العالم في هذا المجال

3. مظاهر الحوكمة الجيدة

يصعب التعرف من داخل الشركة إذا كان نظام الحوكمة الجيد يعمل بشكل حقيقي، لكن هناك بعض الأدلة والقرائن تدل على توفر شروط الحوكمة في الشركة ، حيث نجد أن نظام الحوكمة الجيد يتميز بمجموعة من المظاهر والسمات الايجابية يمكن ذكر البعض منها:

- يوجد مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ كل مسؤولياته.
- وجود قيادة تشاركية في اتخاذ القرارات.
- وجود مسائل فعالة عن كل العمليات والأحداث التي تكون محل شك.
- وجود اتصال فعال خالي من جميع العيوب بين جميع المصالح.
- وجود توزيع واضح لخطوط السلطة والمسؤولية في الهيكل التنظيمي للشركة.
- وجود إفصاح كافي وملائم على أداء الشركة للمساهمين ومختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة.
- القوائم المالية المعدة من طرف الشركة يسودها العدالة والمصداقية وتلبي احتياجات المستخدمين
- تقليص فجوة التوقعات بين المدقق الخارجي ومستخدمي القوائم المالية إلى أدنى مستوياتها.

ثانيا. نظام الحوكمة السيئ:

نظام الحوكمة السيئ يؤدي إلى عدم ضمان السير الحسن للشركة ويعمل على عدم تحقيق أهدافها في إطار الإمكانيات المتاحة وتفقد في هذا النظام العدالة والمساواة بين جميع الأطراف ذات العلاقة ولا يتحقق الاستثمار والاستقرار المالي واتخاذ القرار يكون غير مناسب وخاطئ.

1. تعريف نظام الحوكمة السيئ

هو ذلك النظام الذي لا يراعي معايير الحوكمة الجيدة ويؤدي إلى حدوث مختلف مظاهر الفساد الإداري والمالي في الشركة وقد ينتج عنه فقدان فرضية الاستمرار والتوقف عن النشاط في المستقبل.

2. مظاهر نظام الحوكمة السيئ

يتميز نموذج الحوكمة السيئ بمجموعة من المظاهر وهي عكس مظاهر الحوكمة السيئ ويمكن ذكر مايلي:

- وجود مجلس إدارة ضعيف وغير فعال ولا ينفذ مسؤولياته على أكمل وجه.
 - غياب الاتصال الفعال داخل الشركة وكذلك مع محيطها الخارجي.
 - علاقة متوترة بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة ومجلس الإدارة من جهة أخرى.
 - وجود تقارير إعلامية غير رسمية ومتنوعة تشير إلى فوضى إدارية وجودة منخفضة
 - عدم وجود إفصاح كافي وعدم التماثل في المعلومات
 - وجود تضليل في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة
 - عدم استقرار العاملين في الشركة.
 - زيادة فجوة التوقعات بين المدقق الخارجي ومستخدمي القوائم المالية.
- خلاصة:** يعتبر نظام الحوكمة الجيد أساس نجاح المؤسسات الاقتصادية كونه يحد من الفساد الإداري والمالي ، بينما نظام الحوكمة السيئ يؤثر سلبا على المؤسسة ويعرقل تحقيق أهدافها.

ملخص البحث التاسع: الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات:**مقدمة**

أصبحت المسؤولية الاجتماعية في صلب اهتمام منظمات الأعمال، حيث يصعب على أي منظمة أعمال أن تتجاهلها ورغم ذلك ليس هنالك اتفاق على مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية ويختلف الباحثون ورجال الأعمال وغيرهم في تعريفها.

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام الشركات في المساهمة بالتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم، وتحسين الحياة ونمطها لكل من الأفراد والمجتمع ككل من خلال القيام بالأعمال التجارية بشكل جيد يسعى للتنمية الشاملة .

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) المسؤولية الاجتماعية "تشكل إجراءات تدمج بموجها منظمات الأعمال الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من الالتزام بالمعايير التي يتعين على منظمات الأعمال مراعاتها".

في حين ترجع دوافع الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلى العولمة و تزايد الضغوط الحكومية والشعبية، بالإضافة الفضائح الأخلاقية. التطورات التكنولوجية.

2. أهداف المسؤولية الاجتماعية

- تقديم المعلومات اللازمة للقيام بتقييم أثر أنشطة المنظمة على المجتمع، وتأثير هذه الأنشطة في البيئة الاجتماعية من خلال قياس الأثر المترتب عليها، والإفصاح عليها في القوائم المالية، حيث أن استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المنظمات يهدف إلى تحقيق عدة أمور نوجز أهمها في النقاط التالية:

-تقديم صورة كاملة لأصحاب المصالح عن المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المنظمة تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها من خلال دورها في تحديد وقياس التزامات المنظمة الاجتماعية والتي لا تقتصر فقط على عناصر التكاليف الداخلية التي تؤثر مباشرة على المنظمة بل تمتد للتكاليف الخارجية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بالمنظمة، وهذا الفرض يشير إلى أن هذا الدور يرتبط مع فرض القياس المحاسبي الذي يعد من الفروض الأساسية في المحاسبة المالية؛

-حماية المنظمة من السلوك غير المسئول اجتماعيا باعتبارها أداة الغرض منها هو هذه الحماية، وكذلك بيان فيما إذا كانت إستراتيجية المنظمة تتضمن الأهداف الاجتماعية وتحقيق نسبة من الأرباح؛

-تحفيز إدارات الشركات وتشجيعها على القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بالإفصاح عن الأنشطة التي تقع ضمن المسؤوليات الاجتماعية لها توفير البيانات المتعلقة بتلك الأنشطة لأصحاب المصالح لتحقيق وظيفة الاتصال المحاسبي.

3. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

اختلفت آراء الباحثين والكتاب حول تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وذلك وفق مجالات دراستهم وأهدافهم المختلفة، إلا أنه في السنوات الأخيرة تم اعتماد التقسيم الذي أتى به caroll سنة 1991 المتضمن لأربعة أبعاد كما يلي:

- البعد الاقتصادي: هو ما يجعل المنظمة مجدية وفعالة اقتصاديا من أجل توفير الأمان للأخريين، من خلال احترام قواعد المنافسة وترشيد استخدام الموارد لإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة.

- البعد القانوني: هو التزام المنظمة بالقانون الذي يعد دستورا للمجتمعات ومحددا للصحيح أو الخطأ بصفة عامة، مع الإلتزام الخاص بقواعد العمل القانوني.

- البعد الأخلاقي: يعد ركنا هاما في توجيه عمل المنظمة نحو ما هو صحيح وأخلاقي، ما يعود عليها بالأثر الإيجابي كما يمثل جملة المساهمات والأنشطة التي ينتظرها المجتمع من المنظمة، ويتوقع أن تقدمها له بصفة طوعية ودون التزام بأي تشريع قانوني.

- البعد الخيري: يرتبط بمبدأ تطوير نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر كالذوق ونوعية ما يتمتع به الفرد من ملابس وغذاء وغيرها، كما يمثل هذا البعد المزايا والمنافع التي يرغب المجتمع أن يحصل عليها من المنظمة بشكل مباشر، كالدمع المقدم لمشروعات المجتمع المحلي بكافة أشكالها..

4. مجالات المسؤولية الاجتماعية

- المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين: المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم، ووضع نظام تأمين خاص بالمشاركة مع العاملين، ووضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، توفير برامج تدريبية بالداخل والخارج، الإنفاق على العاملين الراغبين في إكمال دراستهم وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية... الخ.

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع: التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين، بالإضافة إلى مجالات التعليم كإقامة المعاهد التعليمية والفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج.

-المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تجاه المحافظة على البيئة: منع التلوث ودرء الأضرار بالبيئية الصادرة عن الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج أو تلوث المياه، وتجريف الأراضي بسبب مقالب النفايات وغيرها من

5. علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية

تعتبر الحوكمة إحدى أهم الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، وإرسال قيم القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيولة دون استغلال المنصب والنفوذ. الديمقراطية والعدالة، والمساواة في الفرص، والشفافية والإفصاح التي تضمن نزاهة المعاملات، وتعزيز سيادة إن جوهر نظام الحوكمة هو التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة، وتحقيق الموازنة بين الربحية كهدف اقتصادي والمتطلبات الاجتماعية للجمهور وهذا لا يأتي من صياغة نظام متقن وقواعد شاملة للحوكمة فحسب، وإنما المهم أن تتم ممارسة هذا النظام بشكل فعال. وقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية شاملة. العالمية الأخيرة غياب الحوكمة حتى في الدول المتقدمة كممارسة على الرغم من وجود أنظمة متكاملة وقواعد شاملة.

الخلاصة

إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات يؤدي إلى توفير المعلومات تساعد على تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية، وتقييم الأداء الاجتماعي، وتوصيل هذه المعلومات للأطراف من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة بتوجيه النشاطات الاجتماعية وتحديد النطاق من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع

ملخص البحث العاشر: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال:

مقدمة:

تشكل أخلاقيات الأعمال طريقًا واضحًا لتعزيز مبادئ الحوكمة بشكل يواكب التطور ويضمن التوازن المناسب بين أصحاب المصالح، مع تحقيق الأهداف المرجوة بشكل متواصل وخلق فرص واعدة للمؤسسات الاقتصادية.

1. تعريف أخلاقيات الأعمال

أخلاقيات الأعمال تتمثل في مجموعة من الأسس المعنوية والأخلاقية، التي تميز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ، فهي مجال معياري لأنها تصف ما على الشخص فعله، وما عليه الابتعاد عن فعله، وقد تصبح أخلاقيات الأعمال مرادفاً لأخلاقيات الإدارة أو أخلاقيات التنظيم عندما تمثل بكل بساطة الحدود التي تنص عليها وتحدها القواعد المرجعية للشركات، ومن المتعارف عليه اختلاف الأفراد في المبادئ أو القيم الأخلاقية. فإذا اتفق شخصان على المبادئ التي تحدد السلوك الأخلاقي، فمن المحتمل ألا يتفق على الأهمية النسبية لكل مبدأ، كما يمكن أيضاً تعريف أخلاقيات العمل ببساطة على أنها الدراسة المنهجية للقضايا الأخلاقية المتعلقة بالعمل أو الصناعة أو الأنشطة والمؤسسات والمعتقدات ذات الصلة، وعرفت أيضاً على أنها مجموعة من الصفات الحسنة التي لا بد من توافرها في صاحب المهنة ليؤدي عمله على الوجه الأمثل.

2. أهداف أخلاقيات الأعمال

-تحديد ما هو صواب وما هو خطأ وما يجب أن يكون عليه سلوك الموظف في إطار هذه المعايير؛
-ضمان تصرف الموظف في الشؤون العامة بشكل موضوعي ونزيه وغير محيز وذلك عن طريق التوفيق بين مفهومي السلطة والمسؤولية حيث إن الأخلاق هي جزء من المفهوم الواسع للمسؤولية واحد الضوابط التي تحول دون التعسف أو إساءة استعمال السلطة.

-مساعدة الجمهور في توضيح ما هو حق للموظف وما هو واجب عليه في أدائه لعمله عند تقديم الخدمات لهم مما يسهل عليهم محاسبته عند الانحراف عن هذه الحدود الأخلاقية.

-ضبط السلوك المهني للشخص الذي يجب أن يتحلى به المؤتمنون على مصالح الدولة.

3. أساسيات أخلاقيات العمل: تتمثل أساسيات أخلاقيات العمل في مايلي:

-عدم وجود تضارب في المصالح:

- عدم وجود الغش والكذب والخداع بين الرئيس والمرؤوسين؛
- عدم استخدام معلومات غير متاحة للعمامة لتحقيق مكاسب شخصية؛
- عدم حصول الموظفين على هدايا سوى ما تسمح به اللوائح والقوانين؛
- عدم التفرقة في التوظيف والترقية والتدريب في العمل بناء على اساس لون أو نوع أو ديانة أو أصل العامل أو المتقدم للعمل.
- الصدق والدقة في التقارير وأهمه تقارير الشركات السنوية وما تحويه من قوائم مالية
- الحفاظ على صحة وامان الموظفين.

4. المسؤولية الأخلاقية: إن العمل على وضع إستراتيجية للمسؤولية الأخلاقية في ممارسة الأعمال ليس بالمهمة السهلة خصوصا في ظل عدم وجود مدخل مثالي واحد يمكن إتباعه لتعزيز الأنشطة الأخلاقية في الشركة، لكن مع ذلك يمكن الاستعانة والاعتماد على مبادئ أساسية تمثل المرتكزات الأساسية لصياغة هذه الإستراتيجية وهي:

الوعي الأخلاقي: إن العنصر الأساسي لوضع اتجاه عام لعملية اتخاذ القرار الأخلاقي والسلوكي هو متخذ القرار، الذي يقع على عاتقه وضع نظام وقواعد أخلاقية للشركة، والحرص على تطبيقها:

العملية الأخلاقية: ترجع العمليات والهيكلية الأخلاقية إلى الإجراءات ، والأهداف الأخلاقية المعلنة وشفافية إعلانها لمختلف الأطراف، للمطالبة بإثبات الاستعداد لإتباع السياسات المؤدية إلى تحقيق الأهداف الأخلاقية؛

المؤسسية: وتعتبر عن الخطوة المعتمدة لإدماج الأهداف الأخلاقية لمتخذ القرار مع الأهداف الاقتصادية للشركة، إذ يقوم متخذ القرار أحيانا بتعديل السياسات أو العمليات التي تكون قاسية أو منتهكة للأخلاق في الشركة، وكذلك فإن المراجعات الثابتة لعمليات الشركة يعتبر أمرا حيوي للمؤسسة الأخلاقية.

5. تكامل الأخلاق والحوكمة

تعد كل من أخلاقيات العمل والحوكمة عاملين أساسيين من بين العوامل المؤثرة على القرارات الاستثمارية وتدفقات رأس المال على المستوى العالمي، حيث تشكل الثقافة الأخلاقية داخل العمل إطار حوكمة الشركات، فهذه الأخيرة تعنى بشكل أساسي بإيجاد هيكل لصنع القرارات على مستوى مجلس الإدارة وتطبيقها. في حين أن الأخلاقيات هي بمثابة مرشد السلوك ومجموعة من القوانين الأخلاقية التي تسعى إلى تهيئة المناخ لتطبيق المبادئ التي تأتي تحكم حوكمة الشركات. كما أن في مجال حوكمة الشركات هناك إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بالحوكمة، التي تبلور الإطار الذي يتم من خلاله صياغة ميثاق للحوكمة، التي أصبحت العديد من البلدان اليوم تضعه كشرط أساسي في الأسواق المالية كي تقيم الشركات، إلى جانب عوامل أخرى تدفع بتنمية حوكمة الشركات وميثاق الأخلاق في العمل .

الخلاصة:

حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال هما من أهم العوامل التي تساهم في نجاح المؤسسات على المدى الطويل. فالحوكمة الجيدة تخلق بيئة تدعم السلوك الأخلاقي في الأعمال ، بينما تساعد أخلاقيات الأعمال الجيدة على تعزيز الحوكمة الجيدة. هناك علاقة وثيقة بين أخلاقيات الأعمال و حوكمة الشركات. فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة وأخلاقيات أعمال قوية تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها وحماية حقوق أصحاب المصلحة وتعزيز الثقة في المؤسسة.

المراجع:

أ.الكتب

1. سويلم محمد (2010). حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة: بين التنظيم والمسؤولية التأديبية والمدنية والجنائية. دار النهضة العربية، مصر.

2. شبلي، صبري. (بدون سنة). مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها فيدول مختارة الدنمارك ولبنان. الدار العربية للموسوعات، لبنان.
3. كيم، كينيث. ونوفسنجر، جون وموهر، ديرك. (2010). حوكمة الشركات: الأطراف الراصدة والمشاركة. ترجمة: العشماوي، محمد وعنام، غريب. دارالمريخ للنشر، السعودية.
4. الركر، ديفيد وتيان، بريان، ترجمة: أبوثنين، عبد الله والكلابي، سعد. (2017). مسائل حوكمة الشركات: نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها. معهد الإدارة العامة.
ب. المواقع الإلكترونية:
5. المنصة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية <https://www.asjp.cerist.dz/en>
6. منصة المجلات العلمية العراقية <https://www.iasj.net>
- ج. الأطروحات
7. رحالي محمد، أطروحة دكتوراه دور التدقيق المالي في تدعيم الحوكمة والحد من فجوة التوقعات في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية، جامعة تسمسيلت، 2023، الجزائر.
8. Fernando, A. C., Muraleedharan, K. P., & Satheesh, E. K. (2017). Corporate Governance: Principles, Policies and Practices. 3h Edition, Pearson India Education Services Pvt. Ltd. India.
9. Solomon, Jill., & Solomon, Aris. (2004). Corporate Governance and Accountability. John Wiley & Sons Ltd. England.